

وان تلاحظ أن من الحيوى جدا ، في المرحلة الأولية ، أن تتوفر للصندوق الدائر تبرعات ، ينبغي أن تقدم دون مساس بنمو موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،

١- تقرر انشاء صندوق دائر لاستكشاف الموارد الطبيعية تابع للأمم المتحدة ، في شكل صندوق استثماري ، يوضع في عهدة الأمين العام ويديره بالنيابة عنه المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ويستند على المبادئ والأهداف الواردة في الفقرة ١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٢ (د - ٥٤) ؛

٢- وترجو الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومع مراعاة آراء الهيئات والوكالات المختصة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، باعداد اجراءات التشغيل والترتيبات الادارية للصندوق الدائر لكي يقرها مجلس ادارة البرنامج الانمائي في دورته الثامنة عشرة ؛

٣- وترجو الأمين العام أن يضاعف جهوده الرامية الى استكشاف ما يمكن من مصادر جديدة لمساعدة الصندوق الدائر ماليا ، وان يعقد ، عند الاقتضاء ، مؤتمرات لعقد التبرعات للصندوق ؛

٤- وتدعو المصرف الدولي للانشاء والتعمير الى موازنة الصندوق الدائر والى المشاركة ، في البداية ، في اعداد الترتيبات الاجرائية التي سيتم الاضطلاع بها بموجب الفقرة ٢ أعلاه ؛

٥- وتأذن للأمين العام أن يتلقى تبرعات للصندوق ، على أن تأتي هذه التبرعات ما أمكن بعملة قابلة للتحويل ؛

٦- وترجو مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ان يشرع ، بالتشاور مع الأمين العام ، بالنشاطات التشغيلية للصندوق في عام ١٩٧٤ ، فور الانتهاء من اعداد الترتيبات الاجرائية المذكورة أعلاه .

الجلسة العامة ٢٢٠٣
١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣

دور العلم والتكنولوجيا الحديثين في
انماء الأمم وضرورة تعزيز التعاون
الاقتصادي والتقني والعلمي بين الدول

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر قرارها ٢٦٥٨ (د - ٢٥) المتخذ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠

بشأن دور العلم والتكنولوجيا الحديشين في انماء الأمم وضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي بين الدول ،

وان تدرك ، في ضوء نتائج عملية السنتين الأولى لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المعزز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لمقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (٥٨) ، ان تطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء يشكل أحد العوامل الرئيسية في تحقيق كامل أهداف الاستراتيجية ،

وان لا يفيب عن بالها ازدياد مستوى النشاطات التي تضطلع بها في هذا المجال مختلف الوكالات والمنظمات التي تؤلف أسرة الأمم المتحدة وتعاظم الاهتمام الذي توليه لهذا الموضوع ، ولا سيما العمل المفيد الذي تضطلع به هيئة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء في ميدان نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ،

واقترانها منها بأنه يتحتم في هذه المرحلة تركيز جهود الأمم المتحدة ومنظمات أسرة الأمم المتحدة على هدف الاستخدام الفعال للعلم والتكنولوجيا الحديشين بغية الاسهام في تلبية الحاجات الأساسية للبلدان النامية ،

١- تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٢٦ (د - ٥٥) المتخذ في ١٠ آب / أغسطس ١٩٧٣ ؛

٢- وتتبنى الآراء التي أعرب عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار المذكور والقائلة بأن من الضروري القيام بمبادرات جديدة لمضاعفة التعاون الدولي تتيح لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا الحديشين بغية تعجيل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق المساعدة في انشاء طاقات محلية للنمو العلمي والتكنولوجي ؛

٣- وترجو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يعطي الأولوية ، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء ، لدراسة المسائل المتعلقة بدور العلم والتكنولوجيا الحديشين في انماء الأمم وبضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي بين الدول ؛

٤- وتؤيد كذلك الفكرة القائلة بضرورة وضع سياسة للأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا ، وتحيط علما بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيدرس ما اذا كان من المستصوب عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا في ضوء قراره ١٨٢٦ (د - ٥٥) ؛

٥- وترجو الأمين العام أن يقدم الى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء جميع المساعدات اللازمة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٢٦ (د - ٥٥) ؛

(٥٨) انظر القرار ٣١٧٦ (د - ٢٨) .

٦- وترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٢٢٠٣
١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١٦٩ (د-٢٨) . التدابير الخاصة المتصلة
بالاحتياجات التي تنفرد بها
البلدان غير الساحلية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (د-٣) المتخذ في ١٩ ايار / مايو ١٩٧٢ (٥٩) ، وقرار الجمعية العامة ٢٩٧١ (د-٢٧) المتخذ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ،

وان تعترف بأن الوضع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية ، وافتقار مقوماتها الهيكلية الى النمو في جميع الميادين ، وارتفاع تكاليف النقل ، كوابح تعميق ازدهار تجارة هذه البلدان وانماها الاقتصادي ،

وان تعترف بضرورة قيام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ، على وجه الاستعجال ، بتقديم المساعدة المالية والتقنية الى البلدان النامية غير الساحلية في ضوء توصيات مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ككل ، ولا سيما في ميدان المقومات الهيكلية بجميع أنواعها ،

وان تشير الى القرار الذي اتخذه في هذا الخصوص المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، المعقود في الجزائر في الفترة الممتدة من ٥ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ (٦٠) ،

وان تدرك الاحتياجات العاجلة للبلدان النامية غير الساحلية والتدابير الخاصة التي يلزم نظراً وتنفيذها لصالح هذه البلدان ،

(٥٩) أنظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الثالثة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : (E.73.II.D.4) ، المرفق الأول ، 'ألف' ، (٦٠) Corr. 1, 9330 ، ص ٧٧ .